المحور الحادي عشر

مكافحة الفساد

المحور الحادي عشر

مكافحة الفساد

أ.د. يحيى حمود حسن(*)
أ.د. أمجد صباح عبد العالي(**)
أ.م.د. أمين فرج شريف(***)

11 ـ 1: تمهيد

لقد أصبح الفساد مشكلة عالمية بشتى اشكاله السياسية والاقتصادية، سواء أكان هذا الفساد صغيرا او كبيرا، واختلفت الآراء حول من يتحمل مسؤولية هذا الفساد؟ وكيف يمكن محاصرته والحد من سرعة انتشاره؟ ومن سيتولى عملية محاربته والقضاء عليه؟.

ومن الواضح انه ليس من السهولة الإجابة على مثل تلك التساؤلات بصورة سريعة ومباشرة، بسبب تعقد الجهات المشتركة في الفساد وتداخلها، إذ قد تلجأ الحكومة الى محاربة الفساد بالبيانات الشفهية والاعلانات وانشاء مؤسسات للنزاهة والشفافية، لكن دون جدوى فعالة من ذلك، الى درجة تقبل المواطنين للفساد المؤسسي واعتباره جزءا من ممارسات الحياة اليومية. مما يؤدي الى تقويض ثقة الأفراد بالحكومات وفي شرعيتها وفي عمل المؤسسات العامة والخاصة، وتكون له اثارا مدمرة على الاقتصاد الوطني، إذ يعمل على طرد رؤوس الأموال والاستثمارات الى الخارج وإحجام جميع أنواع شركات الاعمال عن الدخول بمشاريع جادة في ذلك الاقتصاد، بسبب قدرته على تدمير تلك المؤسسات والشركات مما يمثل عائقا حقيقا امام عملية التنمية الاقتصادية.

11 ـ 2: واقع الفساد ومؤشراته

ان الأوضاع السياسية غير المستقرة التي مر بها العراق طوال الأربعة عقود الماضية ولدت ما يطلق عليه بـ (مخاطر المصادرة غير المباشرة او الزاحفة او المبطنة) التي تأتي نتيجة لتراكم مجموعة كبيرة من العوامل التي تعمل على رفع درجة الفساد الإداري والمالي نتيجة مجموعة من الأسباب منها التعقيدات البيروقراطية الإدارية والإجراءات المطولة التي عملت على توليد بيئة مناسبة للفساد لدرجة اصبح من الصعب السيطرة عليها او كبح جماحه، مما جعل من العراق يتصدر المراتب المتقدمة في مؤشرات الفساد الإداري والمالي، حيث ان التحولات

(*) جامعة البصرة/كلية الادارة والاقتصاد.
(**) جامعة البصرة/كلية الادارة والاقتصاد.
(***) جامعة صلاح الدين كلية العلوم السياسية.

السياسية التي مر بها العراق بعد عام 2003 والتي تمثلت في التغيير السياسي القسري تعمل على ضعف او انعدام نظم المسألة والمحاسبة والمراقبة على المال العام نتيجة عدم رسوخ الأنظمة الوظيفية والإدارية للمؤسسات الحكومية مما يعمل على غياب الشفافية في عملها، إذ يلاحظ ان العراق ومن خلال المؤشرات التي سيتم التطرق اليها لاحقا يقبع في ذيل مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية ليكون من البلدان الأكثر فسادا، الامر الذي يعمل على ضياع فرص التنمية الاقتصادية وهدر المال العام وتعزيز التخلف الاقتصادي وتراجع مؤشرات التنمية المستدامة مما يقوض من أهمية الإنجازات الديمقراطية التي تحققت بعد عام 2003؛ بسبب استشراء الفساد الإداري والمالي بحجم كبير جدا واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترابط آلياته الى درجة العجز عن محاسبة المتورطين والمتسببين به.

يتميز الفساد الإداري والمالي في العراق بسمات مختلفة ارتبط وجودها واستمراريتها بجدلية النظام السياسي القائم وتشعب منظومته المعقدة، فبالرغم من التناقض بين تركيبة هذا النظام فأي جزء لا يعمل على الإيقاع بالأجزاء الأخرى كونه يدرك حقيقة أهمية الجزء من المنظومة الكلية، ولعل اهم الأسس التي يقوم عليها الفساد في العراق هو ما يطلق عليه بـ (الفساد الشبح)[1] وهو الحالة التي يجمع عليها الكل ويحاربونها ويهاجمونها بهدف خلط الأوراق ومن ثم صعوبة التشخيص والمعالجة، وهذا النوع من الفساد هو الأخطر والاعظم تأثيرا على النشاط الاقتصادي والاصعب علاجا بسبب حمايته من قبل متنفذين في السلطة الحاكمة.

ان المقياس الاقتصادي الذي يتم الاعتماد عليه لقياس درجة وشدة اثر الفساد وانعكاساته يؤدي الى تحقيق غاية مهمة جدا ألا وهي إمكانية السيطرة عليه ثم معالجته والحد من اثاره المستقبلية من خلال اتخاذ الإجراءات والعلاجات الكفيلة بمحاربته، وبالرغم من عدم وجود مقياس واضح ومباشر ومحدد لقياس الفساد في أي دولة؛ بسبب صعوبة قياس حجمه من ناحية كمية المبالغ النقدية التي تمت سرقتها أو العددية أو عدد الأشخاص المتورطين فيه ومراكزهم الإدارية بصورة قطعية ودقيقة، فإنه سيتم تناول مؤشرات الفساد في العراق التي ثبتها تقرير هيأة النزاهة وهي الجهة الحكومية المكلفة بمتابعة ملفات الفساد في الوزارات والجهات الحكومية المختلفة، ثم سيتم لاحقا تناول مؤشرات الفساد الدولية بحسب ما تناولتها منظمة الشفافية العالمية وكالاتي:

11 ـ 2 ـ 1: قياس الفساد من خلال المعلومات المتاحة في التعامل معه

ويمكن القيام بذلك من خلال اعتماد استبيانات شهرية لتحديد مستوى الفساد ويعتمد نجاح هذا المؤشر على مدى تعاون الأشخاص في الإبلاغ عن حالات الفساد، فضلا عن المعلومات المتاحة من عمل مؤسسات ووكالات مكافحة الفساد (مكاتب هيأة النزاهة)، مثل القضايا التي تم التحقيق فيها، والإدانات، والأموال المستردة ويمكن تناول هذه المؤشرات كالاتي:

الأموال المهربة:

تمثل هذه الأموال التي تم استرداد جزء منها من داخل العراق وخارجه، والأموال التي صدر حكم قضائي من المحاكم المختصة باستردادها والأموال المودعة في المصارف الأجنبية التي تم وضع إشارة حجز عليها، فضلا عن الأموال التي يجري التحري عن أماكن ايداعها. بلغ مجموع الأموال العامة التي استطاعت هيئة النزاهة استرجاعها

(1) همام الشماع، الفساد الإداري والاقتصادي في العراق، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة، 2019، ص 3.

والتي صدرت بحقها احكام قضائية وتمت اعادتها الى خزينة الدولة 1.579 تريليون دينار عراقي و1.063 مليار دولار امريكي و1.825 مليار يورو أي ان اجمالي الأموال التي استطاعت الهيئة من استرجاعها 2.848 تريليون دينار عراقي، وتمثلت حالات الفساد في كشف تلك الأموال ورصدها وتتبعها، والهدر بالمال العام مثل (صرف الصكوك المزورة، إجراءات المقاصة الالكترونية وكذلك التزوير في معاملات رواتب أعضاء مجالس المحافظات وتقديم الأموال الى غير مستحقيها[1]. ويوضح الجدول (1 ـ 11) حجم الأموال المهربة التي تم استردادها داخل وخارج العرق، اذ بلغ مجموعها 1.417 مليار دولار امريكي، 2.329 مليون جنيه استرليني، 33.582 مليون يورو، اما بالدينار العراقي فقد بلغ مجموع تلك الأموال 951.428 مليار دينار.

جدول (1 ـ 11): الأموال المهربة (المستردة داخل وخارج العراق والمحكوم باستردادها والمحجوزة) لغاية 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020

الاجراء المتخذ	(مليون دولار امريكي)	(مليون جنيه إسترليني)	(مليون يورو)	(مليار دينار عراقي)	دينار اردني	فرنك سويسري
الأموال المستردة من خارج العراق	0.566	2.329	11.915	-	-	-
الأموال المستردة من داخل العراق	500.350	-	-	23.619	-	-
الأموال المحكوم باستردادها	1413.749	-	21.614	927.808	-	-
الأموال المحجوزة	3.083	-	0.053	-	720.5	3652
المجموع	1.417	2.329	33.582	951.428	720.5	3652

المصدر: هيئة النزاهة، التقرير السنوي، بغداد، 2020، ص 40

قرارات الإدانة القضائية

يمكن توضيح القرارات التي صدرت من المحاكم العراقية المختصة حول قضايا الفساد التي تم اتخاذ إجراءات قانونية بإدانة مرتكبيها والحكم عليهم بسبب ارتكابهم قضايا فساد مختلفة، ويلاحظ ان مجموع قرارات الإدانة موزعة بحسب نوع الجريمة بلغت 854 ادانة عام 2020 منخفضة عن عام 2019 الذي بلغت فيه 1035. واستمرت وزارة المالية تحتل مركز الصدارة بين الوزارات والجهات الإدارية الأخرى، اذ حققت وزارة المالية مركز الصدارة بـ 256 ادانة تتضمن 5 قضايا ادانة بحق درجة مدير عام فأعلى.

ويلاحظ من الجدول (2 ـ 11) قرارات الإدانة موزعة بحسب الوزارات العراقية والتي احتلت مركز الصدارة بين الوزارات والجهات الإدارية الأخرى، اذ حققت وزارة المالية مركز الصدارة بـ 439 ادانة تتضمن درجة وزير واحدة و14 قضية ادانة بحق درجة مدير عام فأعلى، ويلاحظ ان عددهم 5 فقط والسبب ان المدانين يمكن ان تتم أدانتهم بأكثر من قضية واحدة، ويأخذ حكم الإدانة في كل قضية فساد على حدة،اما قرارات الإدانة الأخرى التي شملت بقية الموظفين وعلى مختلف الدرجات الوظيفية في الوزارة بلغت 289 قضية وهو ما يقدم صورة كافية وواضحة وجلية للعيان عن حجم الفساد الإداري والمالي في اهم وزارة عراقية والتي تتعامل بصورة مباشرة مع العوائد المالية للصادرات النفطية وبقية الإيرادات المالية للدولة.

(1) المصدر: هيئة النزاهة، التقرير السنوي، بغداد، 2019، ص 34.

جدول (2 ـ 11): قرارات الإدانة القضائية الصادرة حسب الوزارات ومنصب المدان 2020

ت	الوزارة	عدد المدانين مع التكرار 2019	عدد المدانين مع التكرار 2020	المناصب الوظيفية				
				بدرجة وزير		بدرجة مدير عام فأعلى		دون ذلك
			عددهم	عدد قرارات احكام الادانة	عددهم	عدد قرارات احكام الادانة	عدد قرارات احكام الإدانة لمن هم دون ذلك	187 78
1	المالية	439	256	ـ	ـ	5	9	
2	الاعمار والإسكان	143	102	ـ	ـ	1	1	
3	العدل	88	61	ـ	ـ	ـ	ـ	56
4	الصحة والبيئة	91	58	ـ	ـ	1	1	39
5	التربية	51	47	1	1	3	3	40
6	الداخلية	87	44	ـ	ـ	ـ	ـ	37
7	دواوين المحافظات	24	39	ـ	ـ	5	5	24
8	التجارة	40	37	ـ	ـ	3	4	19
9	الصناعة	29	23	ـ	ـ	3	6	12
10	الموارد المائية	2	21	ـ	ـ	ـ	ـ	3
11	الكهرباء	12	14	ـ	ـ	1	1	6
12	النفط	36	12	ـ	ـ	ـ	ـ	11
13	مجالس المحافظات	20	11	ـ	ـ	4	4	6
14	الزراعة	31	10	ـ	ـ	ـ	ـ	9
15	العمل والشؤون الاجتماعية	16	9	ـ	ـ	ـ	ـ	8
16	الدفاع	3	7	ـ	ـ	ـ	ـ	7
17	الثقافة والسياحة والاثار	5	5	ـ	ـ	1	1	3
18	التعليم العالي	15	4	ـ	ـ	ـ	ـ	4
19	النقل	19	3	ـ	ـ	ـ	ـ	3
20	القطاع المختلط	1	3	ـ	ـ	ـ	ـ	1
21	الاتصالات	4	2	ـ	ـ	ـ	ـ	2
22	اتحاد الجمعيات الفلاحية	4	2	ـ	ـ	ـ	ـ	1
23	مجلس الوزراء	2	1	ـ	ـ	ـ	ـ	1
24	مجلس النواب	2	1	1	1	ـ	ـ	ـ
25	مجلس القضاء الأعلى	10	1	ـ	ـ	ـ	ـ	1
26	الخارجية	ـ	1	ـ	ـ	ـ	ـ	1
27	الشباب والرياضة	8	1	ـ	ـ	ـ	ـ	1
28	الهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة	28	54	2	2	2	2	29
29	المتفرقة	15	25	ـ	ـ	ـ	ـ	17
	المجموع	1231	854	4	4	29	37	607

المصدر: هيئة النزاهة، التقرير السنوي، بغداد، 2019، ص 101

هيئة النزاهة، التقرير السنوي، بغداد، 2020، ص 90

اما بالنسبة الى أنواع جرائم الفساد التي تم ارتكابها في وزارة المالية يمكن توضيحها من الجدول (3 ـ 11) الذي يشير الى 439 حالة ادانة، تركز الحجم الأكبر من تلك الادانات 163 ادانة لحالات الفساد التي نص عليها قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع الاشتراكي رقم 14 لسنة 1990 التي تخص المواد القانونية من 322 ـ 339 والتي تتضمن مختلف حالات الفساد الإداري مثل؛ تزوير الكتب الرسمية، استخدام المميزات الوظيفية للأغراض الخاصة، افشاء الاسرار الوظيفية، التلاعب بالبريد الوارد او الصادر، الامتناع عن أداء الوظيفة العامة المكلف بها، الاستيلاء على عقارات الدولة، التلاعب في المزايدات والمناقصات بطرق غير مشروعة، اما الاضرار بالمال العام، فقد بلغت 97 ادانة ثم 75 ادانة تتعلق بالأخطاء المالية الجسيمة التي أحدثت عمدا ضررا بأموال او مصالح الجهة التي يعمل فيها او بالأموال التي في عهدته، اما قضايا الاختلاس المالي فقد بلغت 46 قضية. ومن ثم يلاحظ ان مجموع احكام الإدانة القضائية التي صدرت على الوزارات والجهات المختلفة بلغت 1231 ادانة.

جدول (3 ـ 11): قرارات الإدانة القضائية الصادرة بحسب نوع الجريمة في بعض الوزارات 2019 ـ 2020

ت	الوزارة	السنة	عدد المدانين مع التكرار	انواع الجرائم						
				الرشوة	الاختلاس	تجاوز حدود الوظيفة			التزوير	احكام القرار 160 لسنة 1983	اخرى
						الاضرار بالمال العام 340	الإهمال او الخطأ الجسيم 341	المواد من 322 ـ 339			
1	المالية	2019	439	6	46	97	75	163	3	5	44
		2020	256	5	39	62	26	91	5	7	21
2	الاعمار	2019	143	5	11	20	22	67	4	5	9
		2020	102	2	2	11	13	67	2	2	3
3	الصحة	2019	91	4	9	7	13	48	2	3	5
		2020	58	1	4	10	9	32	ـ	ـ	2
4	العدل	2019	88	ـ	ـ	29	15	29	11	1	3
		2020	61	ـ	ـ	4	10	26	8	6	7
5	الداخلية	2019	87	15	7	1	2	17	5	36	4
		2020	44	6	6	3	2	14	3	8	2
6	التربية	2019	51	1	ـ	1	22	23	ـ	3	1
		2020	47	4	8	7	8	16	ـ	2	2
7	التجارة	2019	40	2	10	4	8	14	ـ	1	ـ
		2020	37	ـ	ـ	4	10	21	1	1	ـ
8	النفط	2019	36	36	1	3	9	12	9	ـ	2
		2020	12	1	3	2	5	ـ	ـ	ـ	1
9	الزراعة	2019	31	31	1	ـ	1	5	23	ـ	ـ
		2020	10	ـ	ـ	ـ	3	5	ـ	2	ـ
10	الصناعة	2019	29	24		1	8	7	9	2	2
		2020	23	ـ	1	3	5	3	5	4	2

المصدر: هيئة النزاهة، التقرير السنوي، بغداد، 2019، ص 102

هيئة النزاهة، التقرير السنوي، بغداد، 2020، ص 91

وفي هذا المجال أصدر السيد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، أمرا ديوانيا في 27 آب (أغسطس) 2020 يقضي بتكليف الفريق «احمد طه أبو رغيف» كرئيس للجنة العليا لفتح ملفات الفساد الكبرى والجرائم الاستثنائية، يعاونه ممثلون عن جهازي المخابرات والأمن الوطني والنزاهة ومحققون وإداريون. وبحسب الأمر فقد خولت اللجنة بطلب أي أوليات أو معلومات تتعلق بنظرها من أي من الوزارات أو الجهات غير المرتبطة بوزارة، ومن حقها استدعاء من تقضي مجريات التحقيق استدعاءه، ماعدا المتهمين فلا يتم إحضارهم إلا بناء على قرار صادر من قاضي التحقيق. وخلال الأشهر الأخيرة من العام 2020 استطاعت اللجنة من فتح ملفات فساد خطيرة كانت مغلقة عن عمد، واعتقال عدد من المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى والإطاحة بشخصيات وموظفين ومدراء عامين على صة وثيقة بأحزاب كبيرة ومجاميع مسلحة وإيداعهم رهن الاحتجاز.

11 ـ 2 ـ 2: مؤشر مدركات الفسادCPI

يوضح هذا المؤشر قياس الفساد من خلال تصور العامة لدى المسؤولين الرسميين والسياسيين، وهو مؤشر تعتمده منظمة الشفافية الدولية TI إذ يرصد مستوى الفساد في القطاع العام في العالم بناء على التقويمات واستطلاعات الراي والاسئلة المتعلقة باستغلال السلطة العامة لمصالح خاصة وتنشر دليلا سنويا يبين درجات الفساد في الدول المدرجة في التصنيف الذي يتراوح بين 100 درجة الاكثر نزاهة الى الصفر الأكثر فسادا، ويلاحظ ان العراق استمر في ذيل القائمة في تقرير منظمة الشفافية الدولية الصادر عام 2020 عن ترتيب مستويات الفساد في القطاع العام لــ 180 دولة حول العالم حيث كانت رتبة العراق 160 وبدرجة تبلغ 21 بالتساوي في المرتبة مع كمبوديا وتشاد وجزر القمر واريتريا، ومتقدما بذلك على دول مثل وأفغانستان وبوروندي والكونغو والسودان واليمن وسوريا والصومال[1].

11 ـ 2 ـ 3: مؤشر الفساد الفرعي في الدليل الدولي للمخاطر القطرية

ويختص بقياس الفساد ضمن مجموعة المخاطر الفرعية، ويعتمد على أنموذج إحصائي لحساب المخاطر الرئيسية، والتي تشمل ثلاث مجموعات فرعية[2]:

- **المخاطر السياسية:** وهي تقيس مستوى الحرية السياسية وكل ما يتعلق بها.
- **المخاطر المالية:** وهي تقيس درجة الفساد المالي والإداري وكل ما يؤثر على تحقيق المصلحة العامة.
- **المخاطر الاقتصادية:** وهي تقيس حجم الحرية الاقتصادية بكل تفاصيلها الفرعية.

يتم الحصول على المؤشر الجماعي لـ ICRG من خلال أخذ نصف إجمالي نقاط الخطر للمجموعات الثلاث. ويتم اعتماد مقياس من (0) أدنى مؤشرات الأداء الى (100) أفضل أداء وحقق العراق درجة 44.7، اما ترتيب العراق بحسب مؤشرات سهولة ممارسة الاعمال من 1 أفضل أداء الى 190 وهو الأسوء أداء فقد حقق العراق الترتيب 172 عالميا[3].

(1) Transparency International, Corruption Perception Index 2020, Berlin, 2021, p.3.

(2) Abdulwahab Mohammed and others, Corruption and Its Economic and Social Impacts on Iraq's Economy Developmental Reality, International Journal of Innovation, Creativity and Change, Volume 8, Issue 11, 2019,p.305.

(3) Fitch Solution and Doing Business, The World Banks Ease of Doing Business Vs. Fitch Solutions Operation Risk, Fitch Solution, World Bank, Washington,2019, p.24.

11 ـ 2 ـ 4: مؤشر الحكم الرشيد

يتكون الحكم الرشيد من التقاليد والمؤسسات التي تمارس السلطة في دولة ما، ويشمل ذلك عملية اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها؛ وقدرتها على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكل فعال؛ واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم. ويمثل مؤشر الحوكمة الدولي WGI مجموعة بيانات بحثية تلخص جودة الحوكمة في الدولة، إذ يتم جمع هذه البيانات من معاهد المسح والمراكز البحثية والمنظمات غير الحكومية والدولية وشركات القطاع الخاص، يضم هذا المؤشر ستة مؤشرات فرعية وتكون قيمة اعلى درجة في هذا المؤشر (+2.5)، ويمكن تناول مؤشرات الحوكمة في العراق كالاتي[1]:

- **ابداء الرأي والمساءلة:** ويجسد هذا المؤشر ابداء الرأي والمساءلة حول مدى قدرة مواطني أي دولة على المشاركة في اختيار حكومتهم، فضلا عن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الاعلام، وكان العراق قد حصل على 17.46 ـ نقطة.
- **الاستقرار السياسي وعدم اللجوء الى العنف:** ويقيس تصورات احتمالية عدم الاستقرار السياسي و/أو العنف ذي الدوافع السياسية بما في ذلك الإرهاب، وكان العراق قد حصل على 15.58 ـ نقطة.
- **فعالية الحكومة:** وتعبر فعالية الحكومة عن التصورات حول جودة الخدمات العامة، جودة الخدمة المدنية، درجة استقلالها عن الضغوطات السياسية، نوعية صياغة السياسات وتنفيذها، وأخيرا مصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات، وكان العراق قد حصل على 5.61 ـ نقطة.
- **الجودة التنظيمية:** وهي تصورات حول قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح وتعزز القطاع الخاص، وكان العراق قد حصل على 6.75 ـ نقطة.
- **سيادة القانون:** تتجسد سيادة القانون في مدى إدراك العملاء لقواعد المجتمع والالتزام بها، وعلى وجه الخصوص نوعية انفاذ القانون وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم فضل عن احتمال ارتكاب الجريمة والعنف، وكان العراق قد حصل على 6.05 ـ نقطة.
- **السيطرة على الفساد:** تجسد السيطرة على الفساد إدراك الى أي مدى تمارس السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة بما في ذلك اشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، وكذلك السيطرة على الدولة من قبل النخب وأصحاب المصالح الخاصة، وكان العراق قد حصل على 6.19 ـ نقطة.

11 ـ 3: رؤية مستقبلية للحد من الفساد

مما لا شك فيه ان الوضع الحالي في العراق من ناحية الفساد سيئ جدا، اذ يشهد انفلاتا، ويمتد من الأفراد والمؤسسات الخاصة والحكومية إلى بنية الدولة ونخبها السياسية. وهناك محاولة لاستخدام ملفات الفساد من قبل جهات مختلفة لتعزيز قوتها السياسية والاقتصادية واستغلال الفرصة لتغيير الوضع على النحو الذي يؤدي الى تعظيم منافعها الخاصة بتكاليف ضخمة على حساب عملية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية، والسؤال المهم: هل

(1) World Bank, World Wide Governance Indicators ,2019, Washington ,2019, p.4.

يمكن إصلاح أوضاع الفساد في العراق؟ هل يمكن الحد من هذا الهدر الذي رافق الحكومات السابقة؟، ام يبقى الوضع كما هو عليه؟، وخصوصا اننا سنشهد في هذه السنة انتخابات جديدة واحتمال تشكيل حكومة جديدة، ونحن امام خيارين هما:

بقاء الوضع كما هو برغم تشكيل حكومة جديدة، وذلك على الرغم من تغير الحكومات كل أربع سنوات (حكومة المالكي دورتين، حكومة العبادي، عادل عبد المهدي، مصطفى الكاظمي)، إلا ان الوضع العام للفساد لم يتغير كثيرا، مما يتطلب تفعيل آليات مكافحة الفساد والقضاء على الخلايا الفاسدة في الحكومة العراقية، وهذا يتطلب حكومة قوية واشخاص جدد.